ابي حنيفة فلان السواد فحصان حنده فلا يكون حقا للسارق فيد قابلا معنى فاستويا فرجع بجانب المالك
لما قلنا واما عند محمد فلان السواد وان كان زيادة حنده لا ينقطع به حق المالك كما قال في
الحنطة ولو الجامع كون الثوب اصلا في الجامع بين السرقة والغصب ولو اراد اخذه
مصبوغا اي اراد صاحب الثوب ولو الا ترى انه غير مضمون على السارق ايضا ولو لم يضمن
ولو في ستوياهذا الوجه اي استوى المالك والغاصب من حيث ان حق كل واحد منهما قائم
صورة ومعنى ولهذا ذكرنا اشارة الى قوله والجامع كون الثوب اصلا قابلا كون الصبغ
تابعا ولو عند ابي يوسف هذا الاصل سواء يعني ان الحكم في الصبغ الاسود والاحمر سواء عنده
لان كل واحد منهما زيادة حنده فلا يوجب خلل الثوب من السارق ولو لكنه اي ولكن السواد
ولو وعند ابي حنيفة السواد نقصان قال في المختلفي وهذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان فان الناس ما كانوا يلبسون السواد في زمنه ويلبسونه في زمنهما قال في شرح الطحاوي
ولو سرق سويقا فلته بسمن او حسل فهو مثل الاختلاف في الصبغ يعني ليس للمالك على
السارق سبيل في السويق عند هما وعند محمد يأخذ السويق ويعطي ما زاد السمن
او الحسل والله اعلم **باب قطع الطريق** اعلم ان قطع الطريق يسمى سرقة كبرى اما كونه
سرقة فباعتبار ان قاطع الطريق يأخذ المال خفية عن عيون الامام الذي عليه حفظ
الطريق والمارة بقوته ومنعته واما كونه كبرى فلان ضرره يعم عامة المسلمين حيث
ينقطع عليهم الطريق بزوال الامن بخلاف السرقة الصغرى فان ضررها خاص بالمسروق منه
ولان موجب قطع الطريق اغلظ من حيث قطع اليد والرجل من خلاف ومن حيث القتل و
الصلب وليس في السرقة الصغرى مثل ذلك ثم تقييد السرقة الصغرى مثل ذلك ثم تقييد
السرقة الصغرى على الكبرى لان الصغرى اكثر وقوعا ولان الترقي من القليل الى الكثير
اولان قطع الطريق فيمن يباشر العارض لسفر وذكر العارض بعد ذكر الاصل ولو اذا الا
بجماعة ممتنعين او واحد يقوى قوة الجماعة بقصد قطع الطريق فاخذ واقبل ان يأخذ
ماله ويقتلوا نفسا جبسهم الامام حتى يحدثوا توبة وان اخذ وقتل مسلما او ذميا وما اخذوا
ولو اذا الا
قتع على جماعتهم اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا او ما يبلغ قيمته ذلك قطع الامام
ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا ولم يأخذوا ما لا قتلهم الامام حدا لقطع الطريق وان كان
واطلاق اسم الجماعة يتناول المسلم والذمي والكافر والحر والعبد والمراد من الامتناع ان يكون

قاطع

قاطع الطريق بحيث ان يمكن له ان يدافع عن نفسه بقوته ثم ذكر في الجامع عند تعرض الغير
قال الامام الاسبيجابي في شرح الطحاوي اعلم ان قاطع الطريق انما يكون بعد ان يمتنع
فيد بقوته او بطريقه وهو ان يكون لهم قوة وشوكة تقطع الطريق بهم وان لا يمكن فريق منهم
بين مصر وبين ولا يمكن من يكون بينهم وبين المصر مسيرة السفر فاذا وجدت
هذه الاشياء يكون قاطعا للطريق والاصل هكذا ذكره في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف
انه قال ان كان اقل من مسيرة سفر واحد كان في الحكم ليلا فانه يجري عليهم حكم قطاع الطريق
وهو ان يقطع يده اليمنى ورجله اليسرى والفتوى على قول ابي يوسف الى هنا لفظ كتاب
والاصل في حد قاطع الطريق قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون
في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض
وكلمة او للتفصيل والتقسيم على حسب اختلاف الجنايات لا للتخيير كما قال مالك لان الله
ذكر الجزاء متنوعا ونوع الجزاء يقتضي تنوع السبب يثبت بحسب السبب و
السبب هنا قطع الطريق فهو جناية متعددة متنوعة من تخويف واخذ مال او قتل او
جمع بين الاخذ والقتل فاذا كان السبب متنوعا لتنوع الجزاء قول الجملة بالجملة فانقسمت
الاحاد على الاحاد التي للتخيير وقطع الايدي والارجل من خلاف لاخذ المال والقتل لقتل
النفس والصلب ليجمع بين الاخذ والقتل ولكن هاينذكر انواع الجناية لحرفا زجارة يدل
على هذا ما روى محمد في كتاب السرقة عن ابي يوسف عن الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس انه قال
راع رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا بردة هلال بن عويمر الاسلمي فجاء انا شويرين
الاسلام فقطع عليهم اصحاب ابي بردة الطريق فنزل جبريل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالحد ان من قتل واخذ المال صلب ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ومن اخذ ما لا ولم يقتل قطعت
يده ورجله من خلاف ومن جاء مسلما هدم الاسلام ما كان منه في الشرك وفي رواية عطية عنه
ومن اخاف الطريق ولم يقتل ولم يأخذ المال نفي والمراد من محاربة الله ورسوله ايذاء هم
المؤمنون على حذف المضاف واقامة مضاف اليه مقامه او لما كانوا اعداء لله تعالى
ساعين في الارض بالفساد صاروا كانهم محاربون لله تعالى فاطلق اسم المحاربة لله تعالى
تنبيها وقيل نزلت الآية في العرنيين ولا يصح لان النبي صلى الله عليه وسلم مثل بهم
وليس فيها ذلك وقيل في المرتدين فلم يصح ايضا لان الآية نا طقة بالقتل على المحاربة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)